أولا : بدايات الوجود العثماني في الجزائر:

ان تفاقم الخطر الاسباني واحتلالها للعديد من الموانئ الجزائرية في بداية القرن السادس عشر، وفرض الجباية او الجزية على سكان المدن الساحية ، بسب ما عرفته الجزائر في اواخر عهد الدولة الزيانية من ضعف وانحطاط ، هي من العوامل الرئيسية التي دفعت الجزائريين خاصة في الشرق الجزائري مثل جيجل و بجاية بأن يستنجدوا بالاخوين كل من عروج(اوروج) وخير الدين بربروس وهما قادة عسكريين تابعين للدولة العثمانية ، لانقادهم من الاحتلال الاوروبي، ليعينهما على طرد الجيش الاسباني المحتل وكان ذلك في سنة 1512، وبفضل تلك المساعدة شعر ابناء الجزائر بالامان والاطمئنان في ظل الدولة العثمانية.وهو ما مهد بالتالي لاستقرار الحكم التركي بالجزائر.

وقد التحق الاخوين عروج (اوروج) وخير الدين بنواحي بجاية واستقروا قريبا منها ليحصلوا على المعلومات الكافية التي تمكنهما من اعداد خطة محكمة لطرد الاسبان، كما استنجد سكان مدينة الجزائر وذلك في 1515، وعلى راسهم حاكمها سالم التومي الثعالبي ،الا ان هذا الاخير دبر برفقة بعض الاعيان مؤامرة ضد الاتراك والتي تفطن لها عروج فقضى عليها في المهد بقتل التومي، وأعلن نفسه سلطانا على مدينة الجزائر، ثم استولى بعدها على مدن المدية و مليانة وتنس و دلس.

اما سكان مدينة تلمسان فقد طلبوا منه باسم الاسلام القضاء على سلطان ابي حمو الثالث الذي تحالف مع الاسبان، وارسلوا وفدا الى الجزائر يبايعون فيه عروج سلطانا عليهم، بحيث قضى الشتاء في تلمسان وكان يواجههم خطر الاسبان في وهران ، بالاضافة الى خطر السلطان الهارب الذي جمع حوله عددا كبيرا من الاوباش والانصار.

وبعد معركة دارت بين جيش عروج والاسبان ،خارج تلمسان بواد المالح بنواحي عين تموشنت، استشهد على اثرها هذا الاخير وجنوده وذلك في سنة 1518 على سن يناهز 45 سنة ،في تلك الاثناء كان خير الدين متواجد بمدينة الجزائر، فقرر بعد استشهاد أخيه عروج أن يسلك سياسة جديد تتمثل في الحصول على تأييد السكان الجزائريين، وذلك بالتودد الى علمائهم وكسب ودهم واقناعهم بأهمية انضمام بلدهم الى السلطة العثمانية، وبهذا الاسلوب تمكن خير الدين من تقوية جيشه وبسط نفوذه.

وبعد موافقة السلطان سليم الأول على عرضه بضم الجزائر، مقنعا اياه أن حضور الجزائر يؤمن حدود مصر الغربية، فضلا عن توسع أملاك الدولة العثمانية دون جهد أو مبالغ مالية.

قام بارسال 2000 جندي من الانكشاريين لخير الدين مزودين بالعتاد العسكري وأربعة الاف متطوع ، وعينه **باي لارباي** أي أمير الأمراء، وبهذه الوسيلة دخلت الجزائر رسميا في حظيرة الدولة العثمانية، وبالتالي فقد تمكن خير

الدين من القضاء على الثورات التي كانت تدار ضده في الداخل كما تكمن من مواجهة الخطر الاسباني في حوض البحر الابيض المتوسط ، وهكذا فبفضل الدعم العثماني تحول خير الدين من مجرد أمير بحر الى رئيس دولة بالامبراطورية العثمانية وهو ما مكنه من أن يغير مجرى الامور في شمال افريقيا.

ونتيجة للانتصارات الهائلة على المسيحيين ،قام السلطان سليمان العثماني باستدعاء خير الدين الى القسطنطينية في عام 1535، وعينه قائدا للبحرية التركية وفي الوقت الذي تغيب فيه على أرض الجزائر وانشغاله بتنظيم البحرية التركية ،قام بتعيين ابنه الحسن باشا قائدا للجزائر .

اذا يمكن القول انه منذ سنة 1519 أصبحت الجزائر تابعة للدولة العثمانية رسميا واستمر الحكم العثماني على الجزائر الى غاية الاحتلال الفرنسي عام 1830.

ثانيا: مراحل تطور نظام الحكم العثماني في الجزائر

اولا: عصر البايلربايات او باي البايات (1519– 1587)

كان لقب باي البايات او **البايلربايات** يطلق على حكام الجزائر ابتداء من عام (1519)م، وهو التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر تحت الحكم العثماني بصفة رسمية، وكان أول من حمل هذا اللقب خير الدين. وكان باي البايات يعين من قبل السلطان العثماني. وقد لمعت في عهد هؤلاء الحكام عدة أسماء أمثال خير الدين، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس، وعلج علي. يمثل هذا العصر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر ،حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية، وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وابناء الجزائر، وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها ،مهاجروا الاندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المدن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري ، وقد دام عهد الباي لارباي لمدة 70 سنة وكان قرار تعيين الحاكم في الجزائر من طرف السلطان العثماني.

لقد كانت الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة العثمانية في تلك الفترة ، وذلك نتيجة الخطر الإسباني الذي كان يهدد العالم الإسلامي بأسره، الا أن الوضع قد تغير في أواخر القرن السادس عشر، فقد فكرت الدولة العثمانية في أن تغير نظام الحكم في الجزائر وتونس وطرابلس خشية استقلال حكام تلك الأقطار عنها وتأسيس دولة إسلامية منافسة لها. ولهذه الاعتبارات قامت في عام 1587 م بإلغاء نظام الباي البايات، وأقامت مكانه نظام الباشوات. كما قسمت البلدان المغاربية إلى ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها البعض، وذلك عندما شعرت الدولة العثمانية بتدهور أسطولها بعد هزيمة "ليبانتو" البحرية عام 1571 م لكنها لم تسقط ، وتلاشي (أي تراجع

مؤقت) الخطر الإسباني على الجزائر، بسبب انشغال إسبانيا بالحرب مع فرنسا وهولندا وانجلترا، لم تختفي اسبانيا تمام خاصة في وهران .

والجدير بالذكر أن تغيير نظام الحكم لم يكن مقصورا على الجزائر فقط، بل شمل كل الولايات التابعة للدولة العثمانية، وكان ذلك يندرج ضمن الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة العثمانية في تطبيقها، نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها.

المرحلة الثانية :عهد الباشوات (1587– 1659)

كان الباشوات يعينون من قبل السلطان مباشرة من إسطانبول لمدة ثلاث سنوات، حيث يتم تعيين باشا لكل من الجزائر وتونس وطرابلس، على عكس عهد الباي البايات الذي كان يعين حاكما واحدا فقط مقره الجزائر يترأسهم جميعا الجزائر تونس وطرابلس، ولهذا كان البشوات يعتبرون موظفين غرباء عن الجزائر، فبعد انتهاء مهامهم يرجعون الى تركيا، وقد اقتصرت مهامهم على جمع المال من أجل تحقيق الثروة اكثر من اهتمامهم بشؤون الشعب والرعية ، وذلك لقصر مدة حكمهم. وهو ما جعل الجيش البري يثور ضدهم مما أضعف قوتهم ونظام حكمهم في الجزائر، كما عرفت البلاد في عهدهم عدة اضطرابات داخلية منها: احتدام الصراع بين القوتين العسكريتين البرية اليولداش والبحرية بسبب ما يتمتع به جنود البحرية من امتيازات ، وتمرد قبائل قسنطينة، وثورة الكراغلة. و بالتالي فانه بسبب تعفن نظام الباشوات وسخط السكان عليه تم تبديله بحكم الآغوات .

ثالثا: عصر الآغوات (1659– 1671)

يعد هذا العهد من اقصر العهود ، وظهر هذا النظام بعد اقدام الجيش البري اليولداش على خلع الباشا ، وتعويض هذا القائد بقائد آخر من فئتهم أطلق عليه اسم الآغا، وبالتالي فإن الجيش البري هو الذي أصبح يعين الآغا حاكما للجزائر لمدة سنتين، ورغم وجود الباشا، فإنه جرد من كل صلاحياته، ولكن مع مرور الوقت أدى ذلك الى حدوث صراعات بين الآغوات من جهة و الرياس (القوات البحرية) من جهة أخرى وكنتيجة لذلك انتشرت الفوضى وانعدم الأمن ولذلك وضع حد لنظام الاغوات في عام 1671 بعد أن تداول عليه 6 أغوات لمدة اثني عشر سنة وكلهم اغتيلوا من قبل الجنود بسبب محاولة احتفاظهم بمنصب الآغا أكثر من المدة القانونية المحددة لهم، أو لعجزهم عن دفع رواتب الجنود ، فعوض بنظام الدايات. ففي عهدهم شهدت الجزائر عدة اضطرابات داخلية، فاشتدّ الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، كما تعرضت البلاد إلى عدة غارات أوروبية، منها غارة القائد الفرنسي " بوفور " على مدينة جيجل في 1664 وقد استاءت طائفة الرياس من هذا الوضع وحملت علي آغا مسؤولية الاضرار التي

ألحقت بالسفن والموانئ الجزائرية ،كما اتهم بتقصيره في أمر البحرية ، كما اتهمه الجيش الانكشاري بتكديس الاموال، ولهذه الأسباب تم اغتياله في عام 1671 م. وعين الانكشاريون خلال ثلاثة أيام مجموعة من الآغوات، ولكنهم رفضوا كلهم تولي منصب الآغا الخطير. وفي تلك الآونة استغلت طائفة الرياس الفوضى التي سادت البلاد لتعين أحد الرياس حاكما للجزائر تحت اسم الداي.

رابعا: عصر الدايات (1671– 1830)

كان الدايات في بداية عهدهم ينتخبون من طائفة الرياس التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الآغوات.

ورغم هذا الانقلاب الذي حدث في نظام الحكم، فإن السلطان العثماني استمر في تعيين الباشوات، إلا أن وجودهم في الجزائر كان شرفيا فقط، إذ جردوا من كل السلطات.

وكان الدايات الأربعة الأوائل من رجال البحر، وفي عهدهم تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة غارات فرنسية ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية الجزائرية، مما أدى إلى ضعف مركز طائفة الرياس. وكان هذا الوضع في صالح الإنكشارية الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم. ومنذ عام 1689 م، أصبح الدايات ينتخبون من الإنكشارية لمدى الحياة.

ثالثا : التقسيمات الادارية

ان أول عمل قام به العثمانيون بعد استقرارهم في الجزائر، هو البحث عن الآليات العملية التي تمكنه من تثبيت حكمهم في البلاد، فلهذا الغرض وضعوا نظاما اداريا محكما، وقسموا البلاد من الناحية الادارية إلى أقاليم التي عرفت بالبياليك، وأنشأوا أجهزة إدارية متنوعة في المدن والأرياف. وقد مكنهم هذا التنظيم من إخضاع معظم أجزاء البلاد لسلطتهم، فقد اكتمل الهيكل الإداري في الجزائر في حدود عام 1565 فقسمت البلاد من الناحيه الادارية إلى أربعة بايالیك أو أقاليم وهي:

- **دار السلطان:** وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها ، وهي خاضعة مباشرة لسلطة الحاكم
- **بايلك التيطري** :عاصمته المدية
- **بايلك الشرق**: عاصمته قسنطينة
- **بايلك الغرب**: عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الاسبان في المرة الاولى عام 1708 ميلادي ثم في التحرير النهائي عام 1792 ميلادي.

وتجدر الاشارة الى أن هذا التقسيم الإداري وتنظيمه كان على مراحل متتالية، ليأخذ شكله النهائي في عهد حسن بن خير الدين في مطلع النصف الثاني من القرن 16، ولم يطرأ عليه تغيير كبير طوال فترة الحكم العثماني.